موقف ابن الخباز الموصلي(ت:٦٣٩ هـ) من مسائل الخلاف النحوي بين المذهبين (البصري و الكوفي) في كتابه (النهاية في شرح الكفاية)

البحث مستل من رسالة ماجستير

الكلمة المفتاح : مسائل الخلاف النحوي

أ. د.عثمان رحمن حميد الأركي فاطمة محمد عبد الستار

جامعة ديالى /كلية التربية للعلوم الانسانية

dr.profothman@yahoo.com Fatma66@yahoo.com

الملخّص

يهدف البحث الى بيان موقف ابنِ الخبّاز من مسائل الخلاف النّحوي بين علماء المذهبين (البصري والكوفي) وإهتمامه الشّديد بهذا الأمر فقد عُنِي ابن الخباز بإيراد المسائل الخلافية في كتابه (النهاية في شرح الكفاية) عناية خاصَّة؛ مفصِّلا القول في هذه المسائل ذاكراً حُجج كِلا الفريقين مُؤيّدا في بعضِ الأحيان ورادّاً في أحيانٍ اخرى.

المقدّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، وأفضل الصلاة وأتمُّ التسليم على خير المرسلين (مُحَمَّد) وعلى آل بيته وصحبه أجمعين، وتابعيهم الى يوم الدين ، أمَّا بعدُ ...

فإنّ المسائل الخلافية في النحو كانت ومازالت محطَّ اهتمام النحاة ، فلا يكاد عالم نحوي تخلو مؤلفاته من مسائل خلافية في النحو العربي لاسيما الخلاف بين المذهبين (البصري والكوفي) وابن الخباز واحد من أُولئكَ العلماء الأجلاّء الذين اهتموا بإيراد المسائل الخلافية بين المذهبين اهتماما كبيرًا ؛ إذْ نراه واضحًا في مؤلفه (النهاية في شرح الكفاية) فهو كلما مرَّ بمسألة فيها خلاف بين الفريقين فصّل القول فيها، ذاكرا حجج كل منهم، ونجده في أغلب الأحيان مؤيدًا البصريين وفي أحايين قليلة مؤيداً الكوفيين، وقد اخترت أبرز المسائل التي كان موقف ابن الخبّاز واضحا فيها.

وقد اقتضت مادة البحث أن يُقّسم على قسمين: **الأول** : ما وافق البصريين فيه ، **والثاني:** ما وافق الكوفيين فيه.

ثم ختمتُ البحث بأهم النتائج التي توصلت اليها ، فقائمة الحواشي ، فقائمة المصادر والمراجع.

موقفه من مسائل الخلاف بين المذهبين
(البصري و الكوفي)

عَنيَ ابن الخبَّاز بإيراد المسائل الخلافية بين علماء المذهبين: (البصري والكوفي) عنايةً خاصة نراها واضحة في مؤلفاته ولاسيَّما كتابه (النهاية في شرح الكفاية) ، وقد صرَّح بهذا الأَمر في مقدِّمة كتابه قائلا : ((وأَتيتُ فيه على المسائِل الخلافية المشهورة مما تنازع فيه الفريقان ، البصريون والكوفيون))[١] .

فهو كلَّما مرَّ بمسألةٍ فيها خلاف فصَّل القول فيها بعد ذكرِهِ مذهب كلا الفريقين ذاكرًا أَقوال النُحاة فيها ، ومفصلا آراءَهم ، وكان يذهب مذهب البصريين في كثير من الأحيان وفي أحيان اخرى يؤيد الكوفيين ويرد على البصريين، ولم أَتطرق لجميع المسائل الخلافية في الكتاب وإنَّما اخترتُ ما كان الخلاف فيه بارزًا مع وضوح موقف ابن الخبَّاز منها ، وقسّمتها على قسمين:

أولا : ما وافق البصريين فيه.

ثانيا : ما وافق الكوفيين فيه.

أَولا : ما وافق البصريين فيه:

- عامل الرفع في المبتدأ

وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في رافع المبتدأ، فذهبَ سيبويه وجمهور البصريين إلى أَنَّه مرفوعٌ بالابتداء[٢]، وأَكد مذهبهم هذا ابن السراج (ت:٣١٦هـ) قائلاً: ((فالمبتدأ رُفِعَ بالابتداء والخبر رُفِع بهما))[٣] .

وذهب الجَرميّ (ت:٢٢٥هـ) والسيرافيّ [٤](ت:٣٦٨هـ) وغيرهما من البصريين إلى أَنَّ رافع المبتدأ هو تعريته من العوامل اللَّفظية ، ونَسَبَ الفرَّاء هذا القول إلى الخليل ، وذكر أَبو حيَّان[٥] أَنَّ أَصحاب الخليل لا يعرفون هذا القول .

وأَضاف أَبو علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ) إلى عامل الابتداء والتعرية عاملا آخر وهو إسناد الخبر إليه ، فهو يقول: ((الابتداء وصفٌ في المبتدأ يرتفعُ بهِ ، وصِفةُ المبتدأ أَن يكون مُعرًّى من العوامل الظاهرة ومسندًا إليه شيء ، مثالُ ذلك : زيدٌ مُنطلقٌ ، وعمرو ذاهبٌ ،

والعِلمُ حسنٌ ، والجهلُ قبيحٌ ، فزيد ارتفع بتعريته من العوامل الظاهرة، نحو: إنَّ وكأنَّ وظننتُ ، وبإسناد الانطلاق والذهابِ ونحوهما إليه))[٦] .

وأَورد أَبو البركات الانباري (ت:٥٧٧هـ) قولا آخر لبعض البصريين في رافع المبتدأ قائلا: ((وذهبَ بعضُ البصريين إلى أَنَّهُ يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه))[٧].

وأَورد ابنُ الخبَّاز في النهاية هذهِ الأَقوالَ جميعَها وذكر أَنَّ القولَ الأَخيرَ يُعزى إلى الزجاج (ت:٣١١هـ) يقول: ((والثالث: أَنَّهُ ارتفع بما في النفسِ عنه من معنى الإخبارِ عنه ، وهذا القولُ يُعزى إلى الزجاج))[٨] .

وردَّ ابن الخبَّاز هذا القول ووصفه بالبُطلان ، وذلك لو أَنَّ المبتدأ ارتفعَ بما في النفس من معنى الإخبار لَوجَبَ أَلا ينتصبَ إذا دخَلَ عليه عاملٌ من عوامل النصب؛ لأَنَّ دخوله عليه ، لم يُغيّر معنى الإخبار))[٩] ، والحقيقة أَنَّ هذا القول عزاه ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ) إلى الزجاج في علل النحو[١٠] .

أَمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أَنَّ المبتدأ يرتفع بالخبر نفسه كما أَنَّ الخبر يرتفع بالمبتدأ ، فهما يترافعان، أَي أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما يرفعُ الآخر ، فالمبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ؛ لأَنَّ كلاً منهما يقتضي الآخر[١١]. ورَدَّ ابن الخبَّاز قولهم هذا بأَنَّهُ ليس كل شيء يقتضي شيئًا يجبُ أَن يعمل فيه ، ممثلا لهم بحرف النفي فهو يقتضي المنفيَّ، وكذلك حرف الاستفهام يقتضي المستَفْهَم عنه ومع ذلك لا يعملان فيما يقتضيانهِ[١٢].

وأَوردَ ابن الخبَّاز قولا آخر للكوفيين وهو أَنَّ المبتدأ يرتفع بالعائدِ من الخبر إذا كان فيه العائد ، فالمبتدأ مرفوع بالذكرِ الذي في الخبر نحو: (زيدٌ أَكرمتُهُ) ولم يذكر هذا القول أبو البركات الأنباري في كتابيه (الإنصاف وأسرار العربية) بيد أنَّ ابن الخبَّاز ذكرهُ في كتابه النهاية وأَشار إليه الرضي في شرح الكافية ، وكذلك السيوطي في همع الهوامع[١٣] .

ومثلما رَدَّ ابن الخبَّاز قولهم الأَول ردَّ الثاني، ووصفه بالفساد قائلا: ((وهو فاسدٌ من وجهين: أَحدهما: أَنَّ العائد مضمرٌ ، والمضمراتُ بعيدةٌ عن العملِ جدًّا ؛ لأَنَّها غيرُ مشابهة للفعل ، الثاني: أَنَّ هذا المضمر يكون في الصِلة ، كقولكَ: زيدٌ الذي مررتُ به ، فلو كان هو العامل لَعمِلتْ الصِلة فيما قبل الموصول ، وإِنَّهُ غير جائز))[١٤] .

وابن الخبَّاز لم يُؤيد أَو يُرجح أَيّ الأَقوال يراه صحيحًا، ولكننا يقينًا نراه يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون في القول الأَول؛ لأَنَّهُ رَدَّ القول الذي ذكره منسوبًا إلى الزجاج ووصفه

بالبُطلان، ورَدَّ قولَي الكوفيين، وتميلُ الباحثة إلى ما ذهبَ إليه البصريون وتابعهم فيه ابن الخبَّاز؛ مستندة في ذلك الى الحجج التي ردّ بها ابن الخبّاز قولهم في المسألة على نحو ما مرّ.

- عامل الرفع في الخبر

ومثلما اختلف النحاةُ في عامل الرفع في المبتدأ ، اختلفوا في عامل الرفع في الخبر، فقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين[١٥] إلى أَنَّ الرافع للخبر هو المبتدأ ونص على ذلك في الكتاب قائلا: ((...كما أَنَّك إذا قلت: عبدالله أَخوك ، فالآخر قد رَفعَهُ الأَولُ وعمِل فيه ، وبه استغنى الكلامُ ، وهو مُنفصِلٌ عنه))[١٦].وذهب الاخفش[١٧](ت:٢١٥هـ) والرماني[١٨] (ت:٣٨٤هـ) إلى أَنَّه كالمبتدأ مرفوع بالابتداء .

وذهب الجرمي وتابعه السيرافي إلى أَنَّ عامل الرفع في الخبر هو تعريته من العوامل اللَّفظية[١٩] ، فالمبتدأ والخبر مرفوعان بتعريتهما من العوامل اللَّفظية ، وردَّ ابن الخبَّاز هذا القول بعد إيراده ووصفه بالفساد قائلا: ((وهذا القولُ فاسدٌ من وجهين: أَحدهما: أَنَّ التعرية عَدَمُ العامل ، وعدم العامل لا يكون عاملا ، ولا جزءًا من العامل. والثاني: أَنَّ كل معمول لا يتحقق بدون العامل ، والخبر لا يتحقق بدون الإسناد ؛ لأَنَّهُ إنَّما يكون خبرًا إذا أُسندَ إلى المبتدأ))[٢٠] ، وتابعه في ذلك ابن السراج قال: ((وهما مرفوعان أَبدًا ، فالمبتدأ رُفِع بالابتداء ، والخبر رُفِعَ بهما))[٢١].

وابن الخبَّاز لم يرتضِ هذا القول أَيضًا ووصفه بالفساد قائلا: ((وهذا فاسدٌ ؛لأَنَّ العامِل يعملُ في الشيء على حسبِ مكانهِ ، فلما كانت رتبةُ المبتدأ التقديم عَمِل فيه أَولا ، ولمَّا كانت رتبة الخبر التأخير ، عَمِل فيه ، ثانيًا... فالحيلولة بالمبتدأ بين الابتداء والخبر لا تمنعُهُ من العَمَل فيه))[٢٢].

أَمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى ما ذهبوا إليه في رافع المبتدأ من أَنَّهما مترافعان فالمبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ ؛ لأَنَّ كل واحدٍ منهما طالبٌ للآخر ومحتاجٌ إليه[٢٣] .

وزعم أَبو حيَّان (ت:٧٦١هـ) في الارتشاف[٢٤] ، أَنَّهُ مذهب ابن جني (ت:٣٩٢هـ) كما أَورد هذا الزعم السيوطي[٢٥] (ت:٩١١هـ) في الهمع ، وهو غير صحيح ؛ لأَنَّ ابن جني صرَّح بأَنَّ عامل الرفع في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معًا قال ابن جني في الخصائص: ((فأَمَّا خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه ليس المبتدأ وحده ، إنَّما الرافع له المبتدأ والابتداء

جميعًا))[٢٦]. وهذا القول هو للمبرد وتابعه ابن السراج كما ذكرنا ، فكلاهما تابع المبرد في هذا القول وليس كما زعم أَبو حيَّان من أَنَّه تابع الكوفيين .

وبالحجج أنفسها التي أَبطل بها ابن الخبَّاز قول الكوفيين في رافع المبتدأ ، أَبطل بها حججهم في رافع الخبر .

وهو لم يُرجح أَيًّا من الأَقوال يراه صحيحًا ولكن من سكوته عن القول الأَول وهو قول البصريين الذين ذهبوا الى أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ فالخبر مرفوع به، وردِّه للأَقوال الأُخرى يتبين لنا موافقته للقول الأَول ، وهو ما نميل إِليه أَيضًا ؛ لأَنَّ الخبر يقتضي المبتدأ وبدونه لا عملَ لَهُ .

ومن ردّهِ على قول الكوفيين نستدل على موافقتهِ للبصريين بشكل عام ولقول سيبويه بشكل خاص .

- رافع الخبر بعد (إِنَّ) المؤكدة

ذهب البصريون إِلى أَنَّ رافع الخبر بعد (إِنَّ) المؤكدة هو (إِنَّ) نفسها ، فهو مرتفعٌ بها ، وحجتهم في ذلك أَنَّها مستحكمة الشبه بالفعل المتعدي فهي ناصبة ورافعة في الوقت نفسه ، مثلما أَنَّ الفعل المتعدي يرفع الفاعل وينصب المفعول .

واحتجوا أَيضًا بأَنَّ المبتدأ والخبر يرتفعان بالتعرية من العوامل اللَّفظية[٢٧]،فإِذا دخلت عليهما عوامل لفظية أَحدثت تغييرًا ، و(إِنَّ) المؤكدة عاملٌ لفظي فكيف تعملُ في الاسم وتترك الخبر؟ فإِنَّ عاملة في الجزأين فهي عامِلَةُ الرفع وعاملةُ النصب[٢٨]

أَمَّا الكوفيون[٢٩] ((فقد ذهبوا إِلى أَنَّ (إِنَّ) لا ترفع الخبر فهي تنصب الاسم فقط والخبر مرتفعٌ بما كان يرتفع به قبل دخول (إِنَّ) عليه وحجتهم في ذلك أَنَّهم: أَجمعوا على أَنَّ الأَصل في هذهِ الحروف ألاّ تنصب الاسم ،وإِنَّما نصبته؛ لأَنَّها أَشبهت الفعل ، فينبغي ألاّ تعمل في الخبر؛ لأَنَّهُ يؤدي إِلى التسوية بين الأَصل والفرع ؛ إِذ إِنَّ الأَصل الفعل ، وهي فرع ؛ لأَنَّها أَشبهته ، ولأَنَّها فرع عليه فهي أَضعف منه ؛ لأَنَّ الفرع يكون دائمًا أَضعف من الأَصل فينبغي ألا يعمل في الخبر، فوجب أَنْ يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها))[٣٠] ، ولهم حجة أُخرى وهي بيتٌ من الرجز أَنشده السيرافي[٣١]:

لا تتركيني فيهم شطيـــرا إِنِّـــي إِذاً أَهلك أَو أَطيـــرا [٣٢]

فاستدلوا بهذا البيت على أَنَّ (إنَّ) غير عاملة في الخبر فهو ليس مرتفعًا بها ؛ إذ إنَّه ((نصبَ (أَهلك) بـ(إذًا) وقد تقرر أَنَّها إذا توسطت بين شيئين ثانيهما معتمد على الأَول بَطُلَ عملها ، وقد نصب الشاعر (أَهلك) فدلَّ على أَنَّهُ لا تعلق له بـ(إنَّ) ولا اعتماد له عليها فدلّ على أَنَّها غير عاملة))[٣٣] .

وذهب ابن الخبَّاز في هذهِ المسألة إلى ما ذهب إليه أَبو البركات الأنباري فقد وافق البصريين في هذهِ المسألة وردَّ حجج الكوفيين. يقول ابن الخبَّاز: ((ومما يُبطل مذهبهم أَنَّهم يوافقون على قولنا (إنَّ زيدًا أَخوك) وأَخوك عندهم مرتفعٌ بزيد،فيُقال لهم: إذا كان زيد في قولنا: (زيدٌ أَخوك) مرتفعًا بـ(أَخوك) لم يُجز دخول إنَّ عليه ؛ لأَنَّ عاملا لا يدخل على عامل))[٣٤] ، وأَجاب عن البيت الذي استدلوا به قائلا: ((والجواب عن البيت من ثلاثة أَوجه: الأَول: أَنَّهُ أَجرى (إذًا) مجرى أَن فاعلها متوسطة كما تقول: إنِّي إذًا أَهلك ، والثاني: أَنَّ خبر (إنَّ) محذوف وهذا مفسِّر ، كأَنَّه قال: (إنِّي أَهلكُ أَو أَطيرُ إذًا أَهلك أَو أَطيرا). الثالث: إنَّا نرويه: (إذًا أَهلِكُ) بالرفع ، ويكون موافقًا للقياس))[٣٥] .

- تقديم الفاعل على الفعل

وقع الخلاف[٣٦] بين البصريين والكوفيين في جواز تقديم الفاعل على الفعل، فذهب البصريون إلى عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل، أَو بما حكم الفعل كاسم الفاعل ونحوه ، فلا يجوز عندهم أَن تقول: (زيدٌ ضربَ) على أَنَّ زيدًا فاعل لِضربَ مقدمٌ عليه. واحتجوا لذلك بعدَّة أَوجه ذكرها ابن الخبَّاز منها: أَنَّ الفاعل كالجزء من الفعل ، وجزء الشيء لا يُقدّم عليه ، قال عبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧١هـ) أو(٤٧٤هـ): ((واعلم أَنَّ الفاعل كالجزء من الفعل ؛ ولذلك لم يَجُز تقديمه عليه))[٣٧].

ومنها كذلك: أَنَّ الفاعل لو قُدِّم لجاز في الفعل الواقع بعده أَن يكون لغيره نحو: زيدٌ قامَ أَبوه فـ(أَبوه) هو الفاعل وليس (زيد) فاعلا مقدمًا .

ومنها أَيضًا: أَنَّ الفاعل لا يُسمى فاعلا إلا بعد صدور الفعل منه فإذا قلنا: (قام زيد) تبيّن أَنَّ (زيدًا) هو الفاعل لصدور فعل القيام عنه[٣٨] .

وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الفاعل على الفعل كقولهم: (مررتُ برجلٍ أَبوه قائمٍ) بجر قائم وأَصله (مررتُ برجلٍ قائمٍ أَبوه) عندهم ، فقدَّم المرفوع على الرافع ، واستدلوا بأَبيات منها بيت امرئ القيس :

فظل لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ فقل في مَقيلٍ نحسُهُ مُتَغيبُ[٣٩]

وردَّ ابن الخبَّاز ما استدلوا به قائلا: ((أَمَّا بيت امرئ القيس ففيه جوابان: أَحدهما: أَن يكون أَراد متغيبٌ نحسُهُ ، كما قالوا فقدَّم الفاعل لضرورة الشِعر ويجوز في ضرورة الشعر ما لا يجوز في اختيار الكلام ... والثاني: أَن يكون قد رفعَ (نحسه) بفعل دلَّ عليه متغيب كأَنَّه قال: يتغيب نحسُهُ متغيبٌ))[٤٠] وهذا كلام سليم جدّا ؛ لأنّ الفاعل لو صحّ أنّه يتقدّم على الفعل لَما تغيّرتْ علامته (الرفع) عند دخول العوامل عليه.

- أَفعل التعجب

وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في صيغة التعجب (أَفعل) أَهو اسم أَم فعِل؟ فذهب البصريون إلى أَنَّه فعلٌ ماضٍ ، ووافقهم في ذلك الكسائي من الكوفيين . وحجتهم في ذلك ثلاث: الأَولى: أَنَّهُ على صيغة الماضي الصريح ، الثانية: بناؤه على الفتح ، الثالثة: نصبه للأَسماء التي تقع بعده فهذهِ الحجج تؤكد أَنَّها فعلٌ[٤١].

وذهب الكوفيون[٤٢] إلى أَنَّهُ اسم واحتجوا بثلاثة أَشياء: **أَحدها:** أَنَّهُ غير متصرف والأَصل في الأَفعال أَن تتصرف. **والثاني:** أَنَّهُ تصُحُ عينهُ ، والفعل إذا كان ماضيًا اعتلّت عينهُ. **والثالث:** أَنَّهم صغّروه ، والتصغير من علامات الأَسماء.

ووافق ابن الخبَّاز في هذهِ المسألة البصريين على أَنَّه فعِل ، وردَّ على الكوفيين قائلاً: ((والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، والجوابُ عن كلام الكوفيين: أَمَّا قولهم: أَنَّهُ لا يتصرف ، فالجوابُ عنه مِن وجهين: أَحدهما: أَنَّهم يوافقون على أَنَّ (ليس) فِعل مع أَنَّهُ غير متصرف ، والثاني: أَنَّ فعل التعجب حقّهُ أَلا يتصرف ؛ وذلك لأَنَّ التعجب باب من أَبواب المبالغة وهذا لا يصح إلا في الأُمور الثابتة ... وأَمَّا تصحيح عينه ، مع أَن حقها الإعلال فالجواب عنه من وجهين: أَحدهما ... أَنَّ هذا الفعل لمَّا لَمْ يتصرف ولم يُظهر الضمير الذي فيه أَشبه الأَسماء ، نحو: أَبيض وأَسود والمثال إذا اشتركت فيه الأَسماء والأَفعال أُعلَّت الأَفعال وصححت الأَسماء ... الثاني: أَنَّ فعل التعجب أَشبه بأَفعل التفضيل لأَنَّهما يقصد بهما المبالغة فيصح كتصحيحه ... وأَمَّا الجواب عن التصغير ؛ فإِنَّما صغروه لأَنَّه أَشبه أَفعل التفضيل وذلك يُصغَّر))[٤٣] .

ثانيًا : ما وافق الكوفيين فيه

- تقديم خبر (ليس) على (ليس)

ذهب البصريون إلى أَنَّهُ يجوز تقديم خبر (ليس) عليها قياسًا على (كان) فإنَّه يجوز تقديم خبرها عليها ، واحتجوا بقولِهِ تَعَالَى:﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾هود: ٨

دليلا على جواز تقديم خبرها عليها وشاهدهم في هذه الآية لم يكن تقديم خبر (ليس) عليها وإنَّما هو تقديم معمول خبر (ليس) عليها فـ(يوم يأتيهم) يتعلق بمصروف وقد قدَّمَهُ على (ليس) ، وحجتهم في ذلك: أَنَّهُ لو لم يَجُز تقديم خبر ليس على (ليس) لَمَا جاز تقديم معمول خبرها عليها ؛ لأَنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل(٤٤).

وتابع شيخ ابن الخبَّاز (أَبو حفص الضرير) البصريين المجيزين لتقديم خبر (ليس) عليها مستدلا ببيت من الشعر ، وهو الوارد في قول ابن الخبَّاز: ((وأَنشدني الشيخ . رحمه الله . مستشهدًا على جواز تقديم خبر (ليس) عليها قول الشاعر :

متى تأتني يومًا أَجئْكَ بمثلِهِ وأَنتَ امرؤٌ بالحقِّ لست بعالمِ

أَي:(لستَ بعالمٍ بالحق) فقدَّم الجار الذي هو معمول خبر (ليس) على (ليس)))(٤٥).

وهذا الأَمر ليس للبصريين كلهم بل إِنَّهُ قول المتقدمين منهم ، وقد أَشار ابن الخبَّاز إلى ذلك قائلا: ((أَمَّا (ليس) فالمتقدمون من البصريين يُجيزون تقديم خبرها عليها فيقولون: (قائمًا ليس زيدٌ) ، وذهب قومٌ من البصريين والكوفيين إلى أَنَّ تقديم خبر (ليس) على (ليسَ) لا يجوز))(٤٦) .

فمذهب الكوفيين عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها ، وأَخذ به المبرّد من البصريين على نحو ماعزاه اليه ابن جني(٤٧) وأبو البركات الانباري(٤٨) ووافقهما فيه ابن الخبّاز وزعم ابن الورّاق(٤٩) أَنَّهُ مذهب سيبويه ، وترى الباحثة أنّ ما عُزي الى سيبويه في هذا الخصوص فيه نظر ؛ إذْ راجعتُ كتابه فلمْ أقف فيه على ما عُزِي اليه . أمّا ما عُزي الى المبرّد فقد ذكر الباحث الدكتور (مازن عبد الرسول سلمان)

أنّ نسبة منع تقديم خبر ليس عليها أمرٌ فيه شكٌ ؛ إذْ رَجع الى كتابيه (المقتضب) و (الكامل) فلم يجد فيهما ما نُسِب اليه(٥٠).

وعرض ابن الخبَّاز أَدلَّة كلا الفريقين ثُمَّ أَجاب عنها ليُبينَ صحة ما ذهب إِليه الكوفيون ، وردّ ما ذهب إِليه البصريون مقدّما بين يدي تسويغه الحجج التي عوّل عليها ،

فأَجاب عن استدلالهم بالآية الكريمة قائلا: ((وهذا مدفوع من وجهين: أَحدهما: أَنَّهُ يجوز تعلُق (يوم) بفعِل دلَّ عليه (مصروفًا) كأَنَّهُ قال: ((أَلا لا يُصْرفُ عنهم يوم يأتيهم). والثاني: أَنَّ حركة (يومَ) بنائية لإِضافته إِلى غير متمكن ، وظروف الزمان متى أُضيفت إِلى الزمان ، جاز إِعرابُها وبناؤها ، وفتحته بنائية ، وهي في موضع رفع بالابتداء و(ليس مصروفًا) في موضع خبره ، ويكون في (ليس) ضمير يعود على (اليوم) وفي (يأتيهم) ضمير يعود على العذاب فارتبط أَول الكلام بأَوَّل الآية))[٥١].

أَمَّا عن البيت الشعري الذي أَنشدهُ شيخه فأَجاب عنه قائلا: ((والجواب عن هذا البيت من وجهين: أَحدهما: أَنَّ (بالحقِ) يجوز أَن يتعلق بمحذوف ، أَي: لا تعلم الحق. والثاني: أَنَّ هذا الاحتجاج عند ابن السراج باطل ؛ لأَنَّهُ لا يجوز: ليس زيدٌ طعامكَ بآكل ؛ لأَنَّهُ قد عمِلَ في (طعامِكَ) (آكل) الذي هو معمول الباء،ومعمول الباء لا يتقدم عليها ، فلا يجوز تقديم معمولها عليها))[٥٢].

وأَيَّد ابن الخبَّاز في هذهِ المسألة الكوفيين فيما ذهبوا إِليه من عدم جواز تقديمهم خبرها عليها متابعًا في ذلك أبا البركات الأَنباري وواصفًا مذهبهم بالصحة،ومعللا السبب. قال ابن الخبَّاز: ((وذهب قومٌ من البصريين والكوفيين إِلى أَنَّ تقديم خبر (ليس) على (ليس) لا يجوز وهو الصحيح ؛ لأَنَّها فِعْلٌ غير متصرف ؛ ولأَنَّها تنفي ما في الحال بمنزلة (ما) وكما لا يتقدم منصوب (عسى) و(نعِمَ وبئسَ) و(فعْلي التعجب) و(حبّذا) عليها ، لم يَجُز تقديم خبر ليس عليها))[٥٣] .

ومما تجدر الاشارة اليه هو أنّ ابن الخبّاز نادرا مايخالف البصريين وهذه المسألة واحدة من ذلك ،فضلًا عن ذلك أنّه لم يخالف شيخه أبا حفصٍ الضرير الا في هذه المسألة.

- لام لعلَّ

اختلف النحويون في (لعلَّ) ، فذهب البصريون[٥٤] إِلى أَنَّها مركبة من (اللام) و(علَّ) واحتجوا بأَنَّ: (علَّ) في معنى (لعلَّ) ولام لعلَّ عند البصريين زائدة ، واحتجوا بأَنَّ العرب استعملت (لعلَّ) خالية من اللام مما دفعهم إِلى القول بزيادتها قال الشاعر :

ولستُ بلوَّام على الأَمر بعدما يفوت ولكن علَّ أَن أَتقدَّمَا[٥٥]

أَرادَ: لعلَّ ، وكذلك قول الشاعر :

لا تُهين الفقير ، علكَ أَن تركع يومًا والدهر قد رفَعَهُ[٥٦]

أَراد : لعلك .

أَمَّا الكوفيون[٥٧] فقد ذهبوا إِلى أَنَّ اللام أَصل وليست زائدة كما ذهب إِليه البصريون واحتجوا لذلك لأَنَّ (لعلَّ) حرف والحروف كلها أَصلية من حيث مبناها .

ووافق ابن الخبَّاز في هذهِ المسألة رأي الكوفيين وانتصر لمذهبهم قائلا: ((وذهب الكوفيون إِلى أَنَّ اللام أَصل ، وحجتهم ظاهرة ، وهو: أَنَّ الحروف كلِمٌ جوامد ليست بمحل للتصريف ولا تكون اللام زائدة ، لأَنَّ لعلَّ وعلَّ كلمتانِ متلازمتان على معنى واحد ، والمنصور قولهم))[٥٨] .

ومن الجدير بالذكر أَنَّ ابن الخبَّاز حين أَيَّدَ الكوفيين لم يردّ على البصريين ولم يُجب عن حججهم كعادتِهِ في مسائل الخلاف الأُخرى. وأَجاب الأَنباري عن حجج البصريين وأَبطل مذهبهم ، يُزاد عليه أنّ ما ورد من الشعر محذوفًا فيه اللام فمحمول على كثرة الاستعمال[٥٩].

الخاتِمة

مما تقدّم كلّه نخلُص الى ما يأتي:

- اهتمام ابن الخباز بايراد المسائل الخلافية بين المذهبين (البصري والكوفي) اهتماما واضحا في مؤلفه (النهاية في شرح الكفاية) وبالإمكان عدّ كتابه هذا مصدراً من مصادر الخلاف النحوي بين المذهبين .
- يؤيد ابن الخباز مذهب البصريين في أغلب الأحيان وينتصر لهم ولاسيّما سيبويه وهذه سمة ظاهرة في منهجه.
- خَلُصَ البحث الى أنّ ابن الخبّاز وافق الكوفيين في مسألتين فقط وخالفهم في المسائل الاخرى ، ولعلّ هذا يعود الى أنّ منهجه النحوي مع البصريين.
- يلتزم ابن الخباز الصمت أحيانا دون ترجيح لأحد المذهبين ولكننا يقينا نرى تأييده لأحد المذهبين من خلال ردّه على مذهب وسكوته عن الآخر.

Abstract

"The Attitudes of Ibnul Kabaz of Mosul Towards the matters of Controversy Between The (Basra and Kufa) Schools of Grammarin His Book (Al-Nihaya Fi Sharihil Kifaya "

Keyword: matters of controversy

Prof. Othman Rahman Hameed,Ph.D

University of Diyala , College of Education for Human Sciences

Fatima Mohammed Abdul Sattar

The attitudes of Ibnul Khabaz of Mosul (C:639 A.H) towards the matters of grammatical controversy between two schools of grammar of (Basra and Kufa) in his book Al-Nihaya Fi Sharihil Kifaya . This is the title of my research paper which is under publication in the meantime.

Ibnul Khabaz has been greatly concerned with the mention of the matters of controversy between the two schools .This is quite clear in his book Al-Nihaya Fi Sharihil Kifaya .

Whenever he touches upon any matter of controversy between the two schools ,he makes a distinction between the matters presented .He does so bringing out proofs for each one of them .Mostly he is seen to take the side of the Basri grammarians .But sometimes he takes the sides of the Kufi grammarians .Therefore I have chosen the most prominent issues towards which Ibnul Kabaz has got a clear view .

Therefore the researcher has divided the research paper into two parts : the first shows the points of agreement with the Basri grammarians while the second presents the points of agreement with the Kufi grammarians .

The research has been concluded with the most significant findings , a list of footnotes and a list of references consulted by the researcher

الهوامش

(١) النهاية في شرح الكفاية : ١٨/١ .

(٢) يُنظر :الكتاب : ٢٣/١ و ٨٧/٢ و ١٢٧ ، والمقتضب : ١٢٦/٤ .

(٣) الأُصول في النحو : ٥٨/١ .

(٤) يُنظر : ارتشاف الضرب : ١٠٨٥/٣ .

(٥) يُنظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٦) الإيضاح : ١ /٢٩ ، وينظر: والمقتصد في شرح الإيضاح : ٢١٣/١ .

(٧) أسرار العربية : ٥٥ .

(٨) النهاية في شرح الكفاية : ٦٥٠/٣ .

(٩) يُنظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(١٠) يُنظر : علل النحو : ٢٦٤، قال ابن الوراق : ((وأمّا أبو اسحاق الزجاج فكان يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الاخبار)) وينظر: شرح المفصل (لابن يعيش): ١/ ٨٥

(١١) يُنظر : النهاية في شرح الكفاية : ٦٥٠/٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٤/١ ، وهمع الهوامع : ٣٦٤/١ .

(١٢) يُنظر : النهاية في شرح الكفاية : ٦٥٣/٣ .

(١٣) يُنظر : شرح الكافية الشافية : ٣٤٣/١ ، وهمع الهوامع : ٣٦٤/١ – ٣٦٥ .

(١٤) النهاية في شرح الكفاية : ٦٥٣/٣ .

(١٥) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٠/١ ، وأَسرار العربية : ٦٠ .

(١٦) الكتاب : ٨١/١ ، ويُنظر : ٦٠٤/١ ، ١٢٦/٢ .

(١٧) يُنظر : معاني القرآن للأخفش : ٩/١ .

(١٨) يُنظر : ارتشاف الضرب : ١٠٨٥/٣ .

(١٩) النهاية في شرح الكفاية : ٦٧٧/٣ .

(٢٠) النهاية في شرح الكفاية : ٦٧٥/٣ ، ويُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٣/١ ،

(٢١) الأُصول في النحو : ٥٨/١ .

(٢٢) النهاية في شرح الكفاية : ٦٧٥/٣ ، ويُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٣/١ والمقتصد في شرح الإيضاح : ٢٥٦/١ .

(٢٣) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٤/١ ، والنهاية في شرح الكفاية : ٦٧٧/٣ .

(٢٤) يُنظر : ارتشاف الضرب : ١٠٨٥/٣ .

(٢٥) همع الهوامع : ٩٤/١ .

(٢٦) الخصائص : ٣٨٥/٢ .

(٢٧) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٤٥/١ – ١٤٦ ، والمفصَّل : ٤٨/١ ، والنهاية في شرح الكفاية : ١٣٥٨/٥ .

(٢٨) يُنظر : فتح البرية : ٣٧٠/١ .

(٢٩) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٤٤/١ ، والمفصل : ٤٨/١ ، والنهاية في شرح الكفاية : ١٣٥٨/٥ – ١٣٥٩ .

(٣٠) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٤٤/١ .
(٣١) يُنظر : شرح الكتاب : ٤٨٦/٣ – ٤٨٧ .
(٣٢) يُنظر : التصريح : ٢٣٤/٢ ، ومعجم شواهد النحو : ٢٠٥ ، ٧٢٠ .
(٣٣) النهاية في شرح الكفاية : ١٣٥٩/٥ .
(٣٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٣٥) المصدر نفسه : ١٣٥٩/٥ – ١٣٦٠، و ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف : ١٤٤/١.
(٣٦) يُنظر : النهاية في شرح الكفاية : ٨٣١/٣ – ٨٣٦ ، وتوجيه اللُّمع : ١٢١/١ ، وشرح التصريح : ٣٧١/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٧١/١ ، والارتشاف : ١٧٩/٢ ، وشرح الأَشموني : ٤٦/٢ ، وهمع الهوامع : ١٥٩/١ .
(٣٧) ينظر : المقتصد في شرح الايضاح:٣٢٧.
(٣٨) يُنظر : النهاية في شرح الكفاية : ٨٣٧/٣ – ٨٣٨،وتوجيه اللُّمع : ١٢١/١ – ١٢٢ .
(٣٩) يُنظر : ديوان امرئ القيس : ٣٨٩ .
(٤٠) النهاية في شرح الكفاية : ٨٣٣/٣ .
(٤١) المصدر نفسه : ١٢٨٧/٥ – ١٢٨٨ .
(٤٢) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٢٦/١ – ١٤٨ ، والنهاية في شرح الكفاية : ١٢٨٦/٥ ، وشرح الرضي : ٣٠٨/٢ – ٣٠٩ ، والارتشاف : ٣٤/٣ .
(٤٣) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٣٠/١ – ١٣١ ، وأَسرار العربية : ١٣٧ .
(٤٤) النهاية في شرح الكفاية : ١٠٩١/٤ .
(٤٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٤٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٤٧) يُنظر : الخصائص : ١٨٩/١ .
(٤٨) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٣٠/١ .
(٤٩) علل النحو : ٢٥٣/١ .
(٥٠) ظاهرة المنع في النحو العربي : (رسالة ماجستير) : ١٩٥.
(٥١) النهاية في شرح الكفاية : ١٠٩١/٤ .
(٥٢) قال ابن السراج: ((ولا يتقدَّم خبر ليس قبلها لأَنَّها لم تُصْرَف تصرُّف كان) الأُصول في النحو : ٨٩/١ – ٩٠ .
(٥٣) النهاية في شرح الكفاية : ١٠٩١/٤ .
(٥٤) النهاية في شرح الكفاية : ١٠٩٢/٤ .
(٥٥) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢١٨/١ ، والنهاية في شرح الكفاية : ١٣٥٢/٥.

(٥٦) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢١٨/١ .
(٥٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها ، ويُنظر : النهاية في شرح الكفاية (الدراسة) : ٨٤ .
(٥٨) النهاية في شرح الكفاية : ١٣٥٢/٥ .
(٥٩) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢١٩/١ ، ٢٢٥ ، مدرسة البصرة النحوية :٣٩٩، و الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري (رسالة ماجستير) :٢١٤.

المصادر

- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة :د. رجب عُثمان محمد ، مراجعة :د. رمضان عبد التواب/ مكتبة الخانجي- القاهرة ، الطبعة الأولى/ ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- أسرار العربية : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري(ت:٥٧٧هـ) ، دراسة وتحقيق : محمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الاولى / ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- الأُصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السرَّاج النحوي البغدادي (ت:٣١٦هـ) ، تحقيق : المرحوم عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة / ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: لابي البركات الانباري (ت:٥٧٧هـ)،تحقيق : جودة مبروك محمد ، راجعه رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي / القاهرة ، الطبعة الاولى،٢٠٠٢ م
- الإيضاح العضُدي : لأبي علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ) حققه وقدّم له :الدكتور حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الاولى/١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو: للشيخ خالد بن عبدالله الازهري (ت:٩٠٥هـ) ، على اوضح المسالك الى الفية ابن مالك للعلامة جمال الدين ابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت –لبنان، الطبعة الاولى: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- توجيه اللمع: للعلامة أحمد بن الحسين بن الخبّاز، دراسة وتحقيق أ.د فايز زكي محمد دياب، دار السلام ، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- الخصائص : صنعة : أبي الفتح عثمان بن جني (ت:) تحقيق: محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ،د:ط ،د:ت.
- الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري ، رسالة ماجستير، عبد الرسول سلمان ابراهيم – كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- ديوان امرىء القيس: اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- شرح الأشموني على الفية ابن مالك:حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الاولى/١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
- شرح الرضي على الكافية: تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الثانية/١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية : لأبي عبدالله جمال الدين بن مالك (ت: ٦٧٢هـ) ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي- جامعة ام القرى- مكة المكرمة، الطبعة الاولى ، د:ت.
- شرح كتاب سيبويه : للحسن بن عبدالله بن المرزبان :ابو سعيد السيرافي (ت:٣٦٨هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الاولى/٢٠٠٨م
- شرح المفصّل : ليعيش بن علي بن يعيش (ت:٦٤٣هـ) صحّحه وعلّق عليه : جماعة من العلماء.
- ظاهرة المنع في النحو العربي ، رسالة ماجستير، مازن عبد الرسول سلمان – كلية التربية – الجامعة المستنصرية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- علل النحو :لأبي الحسن محمد بن عبدالله الورّاق (ت:)، تحقيق: محمود جاسم محمد درويش ، دار الرشيد للنشر ، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الاولى /١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- فتح البرية في شرح نظم الاجرومية (نظم الاجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي): لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ، مكتبة الاسدي- مكة المكرّمة، الطبعة الاولى /١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

- كتاب سيبويه : لأبي بشر عَمرو بن عُثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون / مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة الثالثة / ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : عبد الرحمن السيد، الطبعة الاولى ، دار المعارف- مصر، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- معاني القرآن:لأبي الحسن الاخفش المجاشعي ، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)،تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م
- معجم شواهد النحو الشعرية: للدكتور حنا جميل حدّاد ، دار العلوم،الرياض – المملكة العربية السعودية ، الطبعة الاولى/١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- المقتصد في شرح الايضاح : لعبد القاهر الجرجاني(ت:٤٧١هـ) ، تحقيق: كاظم بحر مرجان ،دار الرشيد للنشر/١٩٨٢م.
- المقتضب : صنعة: أبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت:٢٨٥هـ) ، تحقيق/ محمد عبد الخالق عُضيمة – القاهرة / ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- النهاية في شرح الكفاية: لابن الخباز النحوي الموصلي (ت:٦٣٩هـ) ،دراسة وتحقيق : الدكتور عبد الجليل محمد عبد الجليل العبادي-الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي- القاهرة -٢٠٠٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : لجلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ،المكتبة التوقيفية – مصر ،د:ت.